

DOI: 10.54240/2318-012-001-008

الفكر السياسي عند ابن ظفر الصقلي المكي الحموي
(497-565 هـ/1104-1170 م)

Political Thought at Ibn Zafar al-Siqilli al-Makki al-Hamawi
(497-565 AH/1104-1170 AD)

اسم ولقب المؤلف المرسل: جهيدة بوجمعة - Djahida Boudjemaa صص 144-160
الدرجة والعنوان المهني: أستاذة- كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1-
الجزائر/البريد الإلكتروني: boudjem3a.djahida@gmail.com

تاريخ استقبال المقال: 2022/01/02 تاريخ المراجعة: 2022/01/07 تاريخ القبول: 2022/02/12

الملخص: يُعد ابن ظفر الصقلي المكي الحموي، من أشهر الأدباء والفقهاء في التراث العربي الإسلامي، أنتج فكراً سياسياً من الطراز الأول بالصدفة؛ حيث كتب كتاباً أدبياً لتسلية صديقه ابن حمود أمير صقلية ونصحته، فأظهر فكراً سياسياً مفعماً بالترعة الواقعية. فلقد تصور مجموعة من قواعد الحكم قابلة للممارسة من أجل حكم مثالي في الداخل والخارج، فأصبح بذلك رائداً للكثير من المفكرين السياسيين والحكام والساسة عبر المكان والزمان. يلخص فكر ابن ظفر السياسي في: الاعتماد على الحيلة لتخفيف الأذى أو ما يعرف بعد ذلك بـ الغاية تبرر الوسيلة- دعوة الحاكم للامتناع عن ظلم الرعية- دعوة الحاكم إلى التحلي بالشجاعة والصبر والأخلاق الحميدة- وجود مصلحة متبادلة في وجود الحاكم والمحكوم- يجب على الملك ألا يُظهر الليونة الزائدة- يجب على الملك احترام الدين والمواثيق والعهود والكلام الذي يصدر منه.

الكلمات المفتاحية: ابن ظفر؛ فكر سياسي؛ سلوان المُطاع؛ ابن حمود؛ صقلية؛

Abstract: *Ibn Zafar al-Saqli al-Makki al-Hamawi, one of the most famous writers and jurists in the Arab-Islamic heritage, produced a first-rate political thought by chance. He wrote a literary book for the entertainment and advice of his friend Amir Sicily. He demonstrated a political ideology that was full of realism. For the sake of perfect rule at home and abroad, thus becoming a pioneer of many political thinkers, rulers and politicians across time and place.*

Summarizes Ibn Zafar's political thought in:

- *Dependence on the trick to mitigate harm or what is then known to justify the means.*
- *Invite the Governor to abstain from the injustice of the parish.*
- *Invite the ruler to learn from the experiences of history.*
- *Invite the Governor to show courage, patience and good morals.*
- *Mutual interest in the presence of the ruler and the ruled.*
- *The king should not show excessive leniency.*
- *The king must respect the religion, covenants, covenants and the words that come out of it.*

Keywords: Ibn Zafar; Political Thought; Sulwān al-Muṭā; Ibn Hammud; Sicily.

المقال: يُعد ابن ظفر الصقلي المكي الحموي من أشهر الأدباء والفقهاء في التراث العربي الإسلامي، فهو لغوي ونحوي وكاتب وقاصّ وشاعر ورخالة ومفسّر وواعظ ومتكلم، نُعت بحجة الدين وهما الدين وجمال الإسلام والعلامة البارِع، أنتج أفكارا سياسيا من الطراز الأول بالصدفة، فهو – على ما يبدو - لم يَطَّلِع على ما أنتجه الحكماء اليونانيون من فكر سياسي، كما أنه لم يتمعن في ما كتبه المفكرون السياسيون المسلمون الذين سبقوه من نظريات سياسية، بل كتب كتابا أدبيا لتسلية صديقه أمير صقلية ونُصحته، فأظهر أفكارا سياسيا مفعما بالترعة الواقعية بعيداً عن الطبّاوية وتحليل ما عُرف من سياسات الدول، بل تصور وعرض مجموعة من قواعد الحكم قابلة للممارسة من أجل حكم مثالي في الداخل والخارج، فأصبح بذلك رائدا ومنهجيا مقلدا لكبار المفكرين السياسيين والحكام والساسة عبر المكان والزمان.

هو أبو عبد الله أبو هاشم محمد بن أبي محمد بن ظفر¹، مغربي المولد مشرقي النشأة والثقافة، حيث وُلِد بصقلية في عهد الكونت النورماندي (أي رجل الشمال) روجار الأول (485-494 هـ/1092-1101 م)، الذي حكمها بعد أن حكمها المسلمون طوال مائة وتسع وثمانين سنة، وانتقلت أسرته في بداية حياته واستقرت بمكة – وإن كان هناك من ذكر أنه وُلِد بمكة². كان يتنقل في البلاد، فجال في إفريقية والأندلس وأقام حيناً في المهديّة ثم انتقل إلى صقلية في عهد غليام الأول (548-559 هـ/1154-1166 م)، ثم إلى مصر ثم إلى حلب؛ لكن

اضطربت الأحوال فيها بين السنة والشيعية ونُهبَت معظم كُتُبُه فانتقل إلى حماه ولقيَ قبولا، فاستقر بها، ونفع الطلبة، وأعطى مرتبا من الديوان لكنه كان دون كفاف. كان ابن ظفر مشهورا بالخير والعلم والعبادة زاهدا مشتغلا بما فيه؛ صابرا على ما هو فيه، مُتضلعا في مذهب الإمام مالك والأمام الشافعي. كان ابن ظفر قصير القامة ذميم الخلق، غير أنه كان صبيح الوجه³، ابتلي بالفقر حتى مات⁴، ويُذكر أنه زوّج ابنته لرجل في حماه غير كفؤ فأبعدها وباعها⁵. لقد ترك ابن ظفر كنوزا من البحوث تُدرِك قيمتها مع مرور السنين، فمع أن بعضها ضاع أثناء فتنة حلب⁶ وغيرها إلا أن ما وصلنا كثير بلغ أكثر من ثلاثين مصنفاً بعضها بأجزاء كثيرة نذكر منها:

كتاب «ينبوع الحياة»، وهو في تفسير القرآن في اثني عشرة مجلداً، وكتاب «خير البشر بخير البشر»، وهو كتاب في ذكر من بشر بظهور الرسول محمد ﷺ من العلماء والكهّان وغيرهم، وكتاب «المُسنى في الفقه على مذهب الإمام مالك بن أنس»، وكتاب «التشجين في أصول الدين»، وكتاب «شرح مقامات الحريري»، وكتاب «أبناء نُجباء الأبناء»، وكتاب «سلوان المُطاع في عدوان الأتباع»⁷ الذي هو مجال بحثنا. تميز كتاب «سلوان المُطاع في عدوان الأتباع»⁸ والمعروف أيضا باسم «السلوانات في مسامرة الخلفاء والسادات»، ويُسميه أيضا ابن ظفر بـ«سلوانات»، بخصوصية تأليفه، وغنى مادته، ودقة جزئياته، وكثرة الأخبار السياسية المتنوعة المضامين والأهداف، فهو كتاب شيق عَرَض فيه ابن ظفر كل مهاراته الأدبية واللغوية والشعرية والروائية، وكل ثقافته الدينية والتاريخية، وكل ما حنكته به مدرسة الحياة. فهو سلوانة للتسلية وإبعاد الهم والغم، والسلوانة كما عَرَفها: «هي خُرزة تزعم العرب أن الماء المصبوب عليها إذا شربه المُحب سلا»⁹. لكن الكتاب لم يكن للسلوى فقط، بل عرض فيه مجموعة من النصائح للمُطاع أي الحاكم لتدبر أمر الحكم في الداخل والخارج.

لقد ألف ابن ظفر هذا السلوان في مرحلتين:

أما المرحلة الأولى: فكانت في سنة 545هـ/1150م على شكل رسومات للحيوانات وغيرها مع بعض التعليقات المختصرة مقلدا في ذلك- على ما يبدو- ابن المقفع في «كليلة ودمنة»، والنسخة مازالت في بعض المتاحف منها المتحف البريطاني.

أما المرحلة الثانية: فكانت في 554هـ/1159م، أي بعد وقت طويل، وهي النسخة التي نُشرت، كتبها هدية لصديقه أبي عبد الله محمد بن أبي القاسم علي القرشي المعروف بابن حمود، وكذلك ابن حجر، وكان يُلقب بـ«قائد صقلية»، لكنه في الواقع كان زعيم المسلمين وممثلهم لدى النورمانديين في عهد غليام الأول (548-559هـ/1154-1166م). جاءت هذه النسخة في مائة وصفحتين من الصفحات الكبيرة نسبيا، بدون رسومات، قسمها إلى مقدمة وخمس سلوانات: الأولى في التفويض، والثانية في التأسي، والثالثة في الصبر، والرابعة في الرضا، والخامسة في الزهد، وهي تُشير إلى السلوك الذي يجب على صديقه الأمير أن يتحلى به في ظروفه الراهنة. قدم في جميعها ما يُسلي صديقه المُطاع ونصحه كيف يحكم الأتباع، ويتصرف مع الأعداء في خارج مملكته، معتمدا على تأكيد رأيه بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية وما شهدته التاريخ من أخبار في المشرق الإسلامي وبلاد الفرس والرومان والهند في تواريخ مُختلفة، وما تعلمه من مدرسة الحياة، ومنتور الحكم والأمثال والشعر من تنظيمه وتنظيم غيره، كما أنه لم يُفتَه أن يشرح بعض ما استصعب فهمه من ألفاظ وأسماء للحيوانات والأماكن. وقد عبر عن ذلك بقوله: «هو كتاب... عمِدَت فيه إلى أمثلة استأثر خواص الملوك ببضاعتها، ومنعتهم الغيرة عليها من إذاعتها، فتوسعت بالتعبير بألفاظي عنها، والتحبير بعلمي لها، والتفنن بقوى فطنتي فيها، توسعا لا يحظره شَرَعٌ، ولا ينبو عنه سَمْعٌ، حتى إذا عادت، أهلتها بُدورا رائعةً، ... نَفَثت في صورها أرواح الأخلاق الزكية، وكَسوت جُسومها حلل الآداب المُلوكية، وتَوجت رؤوسها بتيجان الهمم الأدبية، ... وصدرتها بآيات من التنزيل المحكم، وأحاديث عن المصطفى ﷺ، إلى ما يلي ذلك من منتور الحكم وموزونها، وأبكار الأدب وعونها، فبرزت روضة للقلوب والأسماع، ورايضة للعقول والطباع».¹⁰

لقد أعلن ابن ظفر أن «الهدايا تزرع الحب وتضاعفه، وتعضد الشكر وتُساعفه، أحببت أن أهدي إليه هدية فائقة رائعة، تكون عنده نافعة، وبقدره لائقة، فلم أجد ذلك إلا العلم الذي شغفه حبا، والحكمة التي لم يزل بها صبيا، والأدب الذي استوعبه مولودا

وكسباً»¹¹. كما عبر عن حبه واحترامه لصديقك وبألف في ذلك لدرجة المداهنة فقال: «...أظفري الله وله الحمد، بمؤاخاة مُقيل عثرات السادات السراة، ومُسل أنفس الحدة حسرات، سيد السادة، وقائد القادة، أبي عبد الله محمد بن أبي القاسم علي بن علوي القرشي، بارك الله له في الخير الذي ألهمه كسبه وكان وليه وحسبه، فلقد أنزل الدنيا بدرك منزلها، وكوشف بشرك مَدَلتها، فعمل للبقاء لا للفناء، وجمع للجود لا للاقتناء، وجاد لله لا للثناء، وأخى للتعاون على البر والتقوى، لا للتهافت في هوى الهوى، وزان الرياسة بنفس لا تضيق بنازلة ذرعا، ولا تصغى إلى الوشاة سمعا، ولا تدنس بطبع طبعها، وبحلم لا يرفع الغضب لديه راساً، وحزم لا تخاف الإنابة معه بأساً»¹².

يُضيف ابن ظفر في درجة المداهنة والإجلال لصديقه فيقول: «وأقسم بالله لو أن الشكر عَقْد شرعي، وحق مرعي، لا قَررت عينيه بطي ما نشرت، والتورية عما إليه أشرت، إن كان وقاني الله بعده، ولا أبقاني بعده، يرى أن الشكر في وجوه ألائه ندوب، والمدح من خواص أوليئة ذنوب، فلا زالت يد التوفيق له ناصرة، وخُطأ النوائب عنه قاصرة، ومكانة العلاء به فاخرة، ومكادة الأعداء له داخرة. أمين»¹³.

يُلخص فكر ابن ظفر الصقلي المكي الحموي السياسي فيما يلي:

يطلب ابن ظفر في البداية من الأمير أن يُفوض ويُسلم أمره لله في حال وقوع الضرر والمصائب، لكن هذا التفويض لا يعني الاستسلام والتواكل، صحيح أننا لا يُمكننا أن نهرب من القضاء والقدر، ولكن نستطيع أن نُخفف الأذى عن طريق التحايل والتدبر والتصرف، ف«التفويض صرف البلاء واللطف في مكروه القضاء» و«إن من الدلالة على أن الإنسان مُصَرَف مغلوب، ومُدبر مريبوب (أي عبداً)، أن يتبلد رأيه في بعض الخطوب، ويَعنى عليه الصواب المطلوب، فإذا كان ذلك، فإن تدميره في تدييره، واغتياله في احتياله (أي في التحرك)، وهلكته في حركته»، ويضيف أيضا «إذا كانت مُغالبة القدر مستحيلة، فمن أعوان نفوذ الحيلة»¹⁴.

لقد أعطى ابن ظفر أمثلة من عمق التاريخ الإسلامي كيف كان تدبير الأمور واستعمال الحيلة تخفيفا لضرر القضاء والقدر، فها هو الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان (26-86 هـ/646-705م) يتعرض لمصائب كبرى في نفس الوقت وكيف جعله التدبر والحيلة يخرج

منها، فقد خرج إلى مكة لمحاربة عبد الله بن الزبير (ت 73هـ/692م) الذي بويع فيها، وفي طريقه تمارض أحد مرافقيه المُقربين، وهو عمرو بن سعيد بن العاص (ت 70هـ/689م) وطلب منه العودة إلى دمشق، ولما عاد أسقط حكم الخليفة وباعه الناس، كما توالى خروج مناطق عن الحكم الأمويين كحمص وقنسرين وفلسطين؛ فعاد عبد الملك إلى دمشق وترك ابن الزبير، ذلك لأنه لم يبايعه بالخلافة من قبل، وكان ممتنعاً عن ذلك، ولو قاتله الخليفة لكان ظالماً، لكن الشام بايعته وكانت تحته، فاسترجعها اعتماداً على التدبير والحيلة.

هذا، وأضاف ابن ظفر قصة تحايل الخليفة المأمون العباسي (170-218هـ/786-833م) أمام طلب أخيه الخليفة الأمين (170-813هـ/787-813م) لحضوره إلى بغداد حتى يعزله من ولاية العهد بعده التي كان أبوهما هارون الرشيد (149-193هـ/766-809م) قد عهد بها للأمين ثم المأمون من بعده، وكيف صبر حتى قامت الحرب بينهما انتهت لصالحه وخرج من خراسان¹⁵ واستقر في بغداد خليفةً.

في الواقع، إن ابن ظفر هنا فتح الباب على مصرعيه على الحرب التي كانت ولا زالت قائمة بين القدرية والجبرية، أو هل أن الإنسان مخير أم مسير، ونفهم من خلال كلامه أن الإنسان يُغَيِّرُ القدر، أي مُخَيِّرٌ، لكن سرعان ما يتناقض ويقول: «قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا هُوَ مُؤَلَّنًا وَعَلَى اللَّهِ فليتوكل المؤمنون»¹⁶، وأيضاً «قُلْ مَنْ ذَا الَّذِي يُعصمكم من الله إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوءًا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً»¹⁷.

يواصل ابن ظفر في نُصح الأمير باعتماد الحيلة والمكيدة من أجل الخروج من المصاعب، ف«ربى حيلة أنفع في النصر من قبيلة»¹⁸ كما يواصل في إعطائه أمثلة من التاريخ عن مشاهير الملوك، وما تداوله التراث القصصي على لسان الحيوانات، فها هو ملك الفرس، سابور بن هرمز (309-379م) ينوي دخول وليمة قيصر ملك الروم (المقصود هنا الإمبراطور كوستونتينوس الثاني (317-361م) مُتَخَفِيًا، ربما ليعرف بعض أسرار عدوه؛ رغم نصح وزرائه بخطورة الموقف، فوقع أسيراً، وظل القيصر يتوسع في أرض فارس ويقتل رجالها ويُعقر أرضها، لكن أحد وزراء سابور اقترب من الروم، وتظاهر بأنه مشافي الأمراض، وحينما وصل الروم إلى جند سابور في الأهواز، معقل ملك الفرس، وضع لهم منوما قويا في أكلهم، وأخرج مَلِكَهُ من السجن، وأعادته إلى عرشه، فأمر سابور بأخذ خزائن القيصر،

وفرض عليه إصلاح ما خُرب، وأسرره، وقتل كُلّ جيشه إلا الشريد.¹⁹ كما عرض ابن ظفر قصة الدّب الذي تحايل بالموت حتى يستعبد قردا ونجح في ذلك،²⁰ وقصة راهب فاجأه سارق أثناء صلاته فهرب منه إلى مكان فيه كمين فسقط السارق في الحفرة وصلب،²¹ وقصة فيلين محبوسين، مُنعمين لكنهما يشاركان في المعارك، فتظاهرا بالمرض حتى أخرجوهما وعادا إلى البرية،²² وغيرها كثير.

الملفت للانتباه، أن ابن ظفر ينظر في عرضه لحكاياته إلى جهة واحدة، وهو بطل القصة، ولم يهمله الآخرين حتى ولو مات كل البشر، المهم أن يتحقق الهدف المرجو، وهذا ما لخصه فيما بعد المفكر مكيا فيلي الإيطالي بعد أكثر من ثلاثة قرون، في عبارة «الغاية تبرر الوسيلة»، والذي رأى أن «قتل الأبرياء شيء طبيعي من الممكن فعله من أجل الحفاظ على الملك».²³ ولا نستبعد أن يكون قد اطلع على «سلوان المطاع» وخاصة أنهما، أي مكيا فيلي وابن ظفر وجدوا في مكان واحد: إيطاليا.

في كل الحالات، يُوصي ابن ظفر الأمير ألا يخاف عدوّه، وأن يُواجهه مهما كان ضعيفا ومهما كان العدو قويا، «فالموت في طلب الثأر خير من الحياة في العار»، و«الدفاع بحسب الطاقة فإنه إن لم يحصل على الظفر، حصل على العُدْر».²⁴ أي لا يلوم نفسه طيلة حياته. يجب على الأمير أن يتصف بالحزم، ولا يُضيع الفرص، «الحزم إلترام مداجاة العدو ما دامت لدولته ربح إقبال، كما أن العجز إضاعة الفرصة فيه إذا أدبرت دولته، وركدت ربح إقباله».²⁵ ويجب على الحاكم أن يرسم خطة قبل خوض المعركة «فإذا طلبت عدوك بالقوة، فلا تقدمن عليه حتى تعلم ضُعبه عنك، وإذا طلبته بالملكيدة، فلا يُعظمن أمره عندك وإن كان عظيما».²⁶ ثم يجب الاحتراس منه، فأبي خطأ يكون عظيما، «احترس من تدبيرك على عدوك كاحتراسك من تدبير عدوك عليك، فربي هالك بما دبر ومكر، وساقط في البير التي احتفر، وجريح بالسلح الذي سُهر».²⁷

نصح ابن ظفر الأمير بأن يكون دائما مستعدا وفي حالة حرب دائمة، فعليه «أن يسُد الثغور، ويُجند الأجناد، ويشيد الحصون»،²⁸ كما نهه إلى بناء معقله على هضبة مستعصية على الأعداء ينقل إليها نفائس الذخائر وخزائن الأموال والأسلحة، وتحسبا لأي حصار يخزن فيها الكثير من المؤونة التي يطول أجلها ويقترح الأرز بقشره «الذي لا يُقشر طويل البقاء»،

وينشر جواسيسه في كل مكان، وأن يمتحن ثقتهم قبل ذلك، ويعمل على استمالة كل الناس حتى لا يبدون منقسمين أمام العدو.

يُلخص ابن ظفر للأمير كل ما يلزمه من أساسيات لا يمكن الاستغناء عنها ليتحصن من الضرر ويقوى، وهي في نظره خمسة معاقل: «وزير يتحصن برأيه، وسيف قاطع يتحصن به بعده إذا خشي عدوا، وفَرَس سابق يتحصن بظهره إذا لم يمكنه الثبات، وامرأة حسناء يحصن بها فرجه وبصره، وقلعة منيعة يتحصن بحلولها إذا اُختِيط به».²⁹

يُنوه ابن ظفر أن صاحب الحق يكون دائما الأقوى مهما كان سلاح العدو،³⁰ والعدو في نظره يبقى دائما عدويا³¹، لذلك «لا تطأ أرضاً يَطأها عدوك إلا على ترق واحتراس وتوقى افتراس، ولا يَغرك خروجه منها ويُعده عنها فربما رتب فيها شباكا ونصب لك بها اشراكا».³² وحتى إن استسلم لك، فلا يجب أن تثق فيه، وعليك أن تكون دائما «متسلحا متحرزا متحفظا ولا يَغرك منه استسلامه وإلقائه السلاح فما كلُّ سلاح يُدرك بالبصر». ومع ذلك، إن وقع بينكما اتفاق وعهود فلا يجب أن تنكثها،³³ ولا تخرقها، لأن العهود والمواثيق ركن من أركان الشريعة، فإذا تتعرض لها بسوء لم يمهلك الله.³⁴ وهنا نرى أن ابن ظفر تنازل عن الحيلة بعد عقد المعاهدات والمواثيق على عكس ميكيافيلي الذي نصح أميره «بخرقها وعدم الوفاء بها إذا لم تكن في مصلحته».³⁵

يطلب ابن ظفر من الأمير الحفاظ على مملكته وتسليمها لمن سيحكم بعده إن لم يُوسعها أن تكون مثلما ورثها هو مِمَّن كان قبله، فيقول: «ينبغي لمن تغلب على ملك وغصبه أن يحفظ الصورة والشريطة التي تسلم عليها تلك المملكة، فإنها محفوظة عليه وثابتة في عقد تسلم تلك المملكة منه وإنها ستخرج من يديه بمثل ما صارت إليه»³⁶، كما ينبغي عليه أن يسير فيها سيرة سلفه في عهده «إن أبر الملوك مَنْ تم به سعي سلفه وأعقهم من انقطع سعيهم عنده».³⁷ وعلى ما يبدو، فإن ابن ظفر يخاف التجديد علَّه يكون فتنة، فالناس ترتاح على ما اعتادت عليه، «فالعادة عندهم هي الطبيعة الثانية».³⁸

إذا تغلب العدو على الأمير واستول على مملكته، فيجب أن لا يستسلم، ويصبر، ويسترجع مُلكه، فمثلما كان قد أخذه هو منهم أخذه، وبالتالي بإمكانه استرجاعه». كما ينبغي له أن لا يُذهل عن حظوظ بني جنسه منها، ودولتهم فيها، فإذا زالت عنه وصارت

إليهم، لم ينكر أخذ أفضالهم وتقاضيمهم حظوظهم، وليتأسى بصبرهم عند حوزة لها دونهم، فيصبر لدولتهم الخالفة، كما صبروا لدولته السالفة.³⁹ فاصْبِرْ تَطْفَر، «فكما يعيش الحديد المغنطيس، وكذلك، الظفر يَعشق الصبر».⁴⁰ والصبر له فضل على كل الخصال الحميدة الأخرى لأن به يكون الثبات عليها، ولا شك أن رأي ابن ظفر عن الصبر استمدته من الحديث النبوي القائل: «العلم خليل المؤمن، والحلم وزيره، والعقل دليله، العمل قائده، والرفق والده، والصبر أمير جنوده».⁴¹

على الملوك أن لا يسأموا أبدا، «فالسأمة من أخلاق العامة»⁴²، وصبرُ العامة ليس كصبر الملوك، فصبرهم صبر أشباح (أي صبر أجسام والتمنع عن الماديات)، وصبر الملوك هو صبر أرواح. «... وهو عبارة عن مُتلازمة قوى ثلاث، القوة الأولى قوة الحلم، وثمرتها العفو. والقوة الثانية قوة الكلاءة (أي الرعاية) والحفظ، وثمرتها عمارة المملكة. والقوة الثالثة قوة الشجاعة، وثمرتها الثبات».⁴³

على الملك أن يتصف بالشجاعة القوية، «فالشجاعة أم الخصال»⁴⁴، صحيح أنه لا يُعقل أن يدخل معركة ويُقدم على الكفاح، فإن هذا «تهور وطميش وتغيير» لكن المطلوب أن يكون عبرة لحماة المملكة والجيش، وهنا، يعطينا ابن ظفر مثلين عن شجاعة الحكام، فها هو كسرى انوشروان، ملك الفرس (501-579م) جالسٌ على عرشه، وفجأة، دخل عليه فيل في أقصى هيَجَانِه، فهرب الجميع من القاعة، وظل الملك في مكانه، «لم يتخلخل عن مجلسه، ولا تغيرت هيئته، ولا فرَّقته أهيته»⁴⁵، حتى أُخرج الفيل. وها هو الخليفة العباسي موسى الهادي (144-170هـ/764-768م) كان يوما في بستان ومعه بعض أهل بيته وبطانته، فجأة، جاءه رجل من الخوارج، وصوب سيفه عليه، فخاف الجميع وهرب، وكان الهادي بلا سلاح فوق حماره، فرفع صوته وقال: «اضرب يا غلام»، فالتفت الخارجي فاخذ الخليفة سيفه وقتله به.⁴⁶

ومع ذلك، فابن ظفر يحترم مشاعر أميره، فلقد بذل كل ما كان بوسعه ولم يحالفه النصر، لذلك يخضع ابن ظفر للواقع المرّ، وطلب من صديقه أن يرضى بما كتبه الله له، فلقد قال الرسول ﷺ: «اللهم إني أسألك الرضى»، لأن الرضى بعد القضاء إنما هو عبارة على العزم على الرضى وتوطين للنفس على الرضى بالقضاء...»⁴⁷.

لما تطورت الأمور إلى الأسوأ، في أول سنة حكم غليام الثاني (559-584 هـ/1166-1189 م) لصقلية، وحاول ابن حمود الاتصال بالموحدين (515-674 هـ/1121-1275 م) متحمسا بعدما طردوا النورمانديين من مدينة المهديّة في (554 هـ/1159 م)، وانكشف أمره، فطرده غليام الثاني من مسؤوليته على المسلمين، وصادر أملاكه كلها حتى افتقر⁴⁸، فيئس ابن ظفر، وطلب من صديقه الزهد عن المُلْك، وأعطاه مثال عن الخليفة الأموي الثالث معاوية بن يزيد بن معاوية (44-64 هـ/664-684 م)، الذي «على صغر سنه، كان عالما عاملا... واقتضت الخلافة إليه وسنه سبع عشرة سنة» فلم يرض بها، وخلع نفسه، رغم أنّ أهله استضعفوه، وأطلقوا عليه تسمية «أبي ليلي» التي يُعابرها الضعفاء⁴⁹ وليُقتنع الأمير أكثر عرض عليه مساوئ الحكم «... أي خير في المُلْك وصاحبه إما قائم بحقوقه، وعامل بالشكر فيه، فذلك مسلوب اللذة والقرار، مُنْغص العيش، وإما منقاد لشهوته موثر للذاته مضيع للحقوق مضرب عن الشكر، فمصيره إلى النار»⁵⁰ بل أن المُلْك عبودية، فإذا كانت العبودية كناية عن خدمة المعبود والحاجة إليه، فأعبد العبيد هو المُلْك⁵¹.

يرى ابن ظفر أن الحكم سواء كان خلافة أو ملوكية أو إمارة يكون بالوراثة⁵²، والحكم للوريث في كل الظروف، وما على الناس إلا السمع والطاعة⁵³، بل أن المُلْك مُقدس؛ «فالعامي لا ينظر إلى المُلْك من حيث تحققه في الخلق الإنساني، بل ينظر إلى المُلْك من حيث تفردته وأنفته وعلو همته»⁵⁴، وبطانته وحاشيته «تستمد من نور عقل الملك السعيد بنظرها إليه كما تستمد الدراري (أي الكوكب المشع) من نور الشمس»⁵⁵، وإذا ما بايع أحدهم الحاكم، فلا يجب أبدا أن يخرق هذه المبايعة، فالمواثيق والوعود ركن من أركان الشريعة⁵⁶، ومن يفعل ذلك فهو لئيم، وكاذب، يحق للحاكم قتله؛ «فاللئيم كالنار إكرامها إضرارها»⁵⁷، والكاذب لا رأي له⁵⁸.

يبدو أن ابن ظفر يرى أن الحكمَ تبيوقراطي، أي أن الحاكم يستمد قوة حكمه من الله، والله اختار ناساً بعينهم كي يحكموا، ولذلك لهم القدسية والطاعة العمياء؛ «فهو ظل الله في الأرض»، بل أن البعض تمادى في ذلك وذكر: «أن الله ليزرع بالسلطان، ما لا يزرع بالقرآن»، وأن «إجلال الله إجلال السلطان عادلا كان أو جائرا»⁵⁹.

يرى ابن ظفر أنه يجب على المملوك أن يتميزوا عن السوق، أي الناس العاديين، بفضيلة الذات لا بفضيلة الآلات. أما فضيلة ذات المَلِك بخمس خصال: «رحمة تشمل رعيته، ويقظة تحوطهم، وصولية (أي السطوة) تذب عنهم، وليانة يَكِيدُ بها الأعداء، وحرمة (أي حزم) ينتهز بها الفرص»⁶⁰، وهذه الفضائل هي فضيلة الذات التي تزيد المَلِك قوةً وحبًا. أما فضيلة الآلات فهي الاهتمام بالمظاهر والرفاهية، كالملابس الأنيقة، والذخائر النفيسة، والخيول والقصور والمأكل وغيرهم، وفضيلة الآلات لا تستمر بها الدول، فالمَلِك عنده مسؤولية والتزام وصبر وجهاد وليس التمتع برغداء الحياة على حساب الرعية.

من هنا يُحدد السياسة التي يجب أن يسلكها الأمير مع رعيته، فينبغي أن لا يكون فظًا وقاسيًا عنيفًا حتى تخرج الرعية عن طاعته⁶¹، فيجب الرفق بها، وأخذ الحق منها (أي الضرائب) بغير عنف، والتودد بالعدل، وأمن السُّبُل، وإنصاف المظلوم⁶². كما ينبغي أن يكون متواضعًا ولا يتكبر على الناس، «من تكبر على الناس ذلٌّ»،⁶³ ولا يحقرن من الرعية أحدًا لا بسبب أصله ولا بسبب دينه ولا بسبب طبقتة. فكل الناس ينفعونك، «كائن من كان»، فأما الشريف فتتجمل به، وأما الوضيع فيحمي عرضك، ويصون مرتبتك،⁶⁴ وحاول أن تتعرف على الجميع، وليس فقط مَنْ هم من حاشيتك وبطانتك، «فإن المملوك لا تتعرف إلا مَنْ تَعْرِف إليها ولم يُفارق أبوابها»⁶⁵. ولا تكون ظالمًا مغتصبًا، «ما كثر مَنْ كثره البغي، ولا قوي مَنْ قواه الظلم، ولا مَلِك مَنْ مَلَكه الغصب»⁶⁶. كما يجب أن تكون عادلًا شاكراً⁶⁷، بعيدًا عن الرياء والتبرم والضجر⁶⁸. كما يجب أيضًا أن تكون صادقًا في جميع أقوالك ووعودك، فالكذب محضور على الرعية، والكذب فساد والكذب جهل،⁶⁹ و«خراب البلاد وفساد العباد مقرون بإبطال الوعد والوعيد من المملوك»⁷⁰، كما أن «الكذب كالسموم التي تقتل إذا استعملت مفردة، وقد تدخل في تراكيب الأدوية فينتفع بها، فلا ينبغي للمَلِك أن يطلق الكذب إلا لمن يستعمله في المصالح، كالكذب في كيد الأعداء، وفي تألف البعداء»⁷¹.

ينبغي على الحاكم أيضًا أن يُعالج تدمر الرعية عند البداية، ف«ترك نكير الصغائر مدعاة إلى الكبائر»، و«أيدي الرعية تتبع ألسنتها، فإذا قدرت على أن تقول قدرت على أن تقول»، فهي «قد تخرج بعنف السياسة إلى ما تريد من معصية»⁷². ومع ذلك، يستدرك

ابن ظفر ويطلب من الأمير أن لا يبالغ في اللين بما يكون فوق الكفاية، فطاعتهم لك بقدر حاجتهم إليك⁷³، أو ما أشار إليه الطرطوشي، «اللين في غير ضعف، والقوة من غير عنف»⁷⁴. يعطي ابن ظفر مثالا لضرر اللين الزائد، فلقد تساءل الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه (47ق.هـ-35هـ/567-656م)، وهو محصور في الفتنة: «وَدِدْتُ لو أن رجلا صادقًا أخبرني عن نفسي وعن هؤلاء»، (يقصد الذين حاصروه)، فقال له رجلٌ من الأنصار: «أنا أخبرك يا أمير المؤمنين، إنك تطأطأت (أي تواضعت كثيرا)، لهم فركبوك، وتخاذت لهم فسلبوك، وما جرأهم على ظلمك إلا إفراط حُلْمك». ثم قال له: «أتعلم ما يُثير الفتنة؟» قال: «نعم يا أمير المؤمنين، إن الفتنة يُثيرها أمران أحدهما الأثرة تضرغن الحامة (اختصاص البعض بشيء دون غيرهم)، والثاني حِلْم يجيء العامة»⁷⁵.

يرى ابن ظفر أن هناك مصلحة لدى الرعية في وجود الملك، كما أن هناك مصلحة للملك في وجود الرعية، «الرعية تستخدم باطن الملك وظاهره في تدبيرها، وتأديبها وأمرها من عدوها، وعونها على مصالحها وردع ظالمها، وتصر مظلومها، وتأمين سُبُلها، وسد ثغورها، والإعداد لما يُنعشها في الجذوب ويُحصنها في الحروب، وجباية فضول أموالها وصرفه في أحوالها، وحسم أسباب هيجها وإزاحة عِلل فتنها وهرجها». أما الملك فيحتاج الرعية في: «صون نفسه، وتنفيذ أمره، وإمحاض نُصحه، ودفع عدوه»⁷⁶.

يظهر أن ابن ظفر كان استثناءً في إقرار بوجود مصلحة بين الحاكم والمحكوم في ضرورة وجودهم، ذلك لأن بعض المفكرين السياسيين⁷⁷، رأوا ضرورة وجود الحاكم في التجمعات ليكون وازعًا حتى لا يظلم الناس بعضهم البعض لما عُرف عنهم من طباع حيوانية، ولم يروا أبدا مصلحة للحاكم في وجود المحكومين.

ينصح ابن ظفر الأمير ألا يكون مُعجبا برأيه، فمن أعجب برأيه زَل⁷⁸، فعليه أن يستشير أصحاب الخبرة والحكمة، وعليه أن لا يستعجل في ذلك، «إن أفضل الرأي ما أسس على روية»⁷⁹. وهنا يظهر تناقضا في رأي ابن ظفر، فمرة يطلب من الأمير أن لا يستشير سوى مَنْ هم من طبقتهم وذوي صناعتك⁸⁰ في حين، في مناطق أخرى يذكر أن الخليفة الأموي الوليد بن يزيد (90-126هـ/709-744م) والمأمون كانا يبعثون برسلمهم ليحضروا رجالا كبارا

في السن من الشوارع تبدو عليهم الحنكة والخبرة⁸¹، وقد تكون هذه الاختيارات حسب تخصص المواضيع.

في الحالتين؛ يرى ابن ظفر أن هناك ثلاثة عوامل تُفسد المشاورة وأخذ الرأي، وهي: أن تُكثر من عدد مستشارين في الرأي، وأن يكون هؤلاء مُتَحاسدين فيما بينهم، فيدخل الهوى والبغي في أخذ الرأي الصائب، وأن يباشر بالتطبيق من هو جاهل في أمر ما استشير فيه.⁸² وبهذا تظهر البلبلة والفتن، وتضيق الفرص.

يُنبه ابن ظفر الأمير أن يكون دائما حراً ولا أسيراً، والأسر عنده أن لا يتبع شهواته وهواه⁸³، وأن لا يكون جاهلاً، «فَمَنْ غرس العلم غرس النباهة»⁸⁴ وأن لا يفشي سره، ولا يطمع ولا يغضب ولا يقبل البر والهدايا من الآخر.⁸⁵ ويُذكره أنه مهما اختلفت الأمم على اختلاف أديانها وأزمنتها وبُلدانها فإنها مُتفقة على أخلاق أربعة تُلزم بها الملك، وهي: العلم، والزهد، والإحسان، والأمانة.⁸⁶

يطلب ابن ظفر من أميره أن يعلو بشريعة الله ودينه، وأن يكون قدوة في التدين لدى الرعية، وألا يهدم أركانها، «لأن رب العالمين يُمهّل الملوك على الجور ما لم يأخذوا في هدم أركان الشريعة»⁸⁷، بل أن هناك⁸⁸ من طلب من الحاكم إن لم يكن متديناً، فليتظاهر به، فالناس لا يعلمون ما في السرائر، «ليعلم الملك أن الناس على دينه إلا من لا يُبالي به، فليكن الدين عنده نفاقاً، فسيكسد بذلك الفجور والدناءة في آفاق الأرض». فالمطلوب هو فقط مظاهر الطاعة، ولا يجب التنقيح عن حقيقة باطنها، فمن حق الرعية على السلطان حسن قبول الطاعة الظاهرة، ولا يبحث عن كشف الباطن، فقد قال الرسول ﷺ: «هلا شققت عن قلبه»⁸⁹.

يرى ابن ظفر أن الوزير ضرورة للملك، فإن الوزراء في كل الظروف أفطن من الملوك، لأنهم حلقة وصل يتعاملون مع الرعية ومع الملك، «... مَنْ ظَن من الملوك أن لفطنته فضيلة على فطنة وزيره فقد غلط وإن أضاف إلى هذا الغلط مخالفة الوزير لم يفلح، وإنما كانت فطنة الوزير أثقب من فطن الملوك، لأن الملوك أبداً يتفقهون في سياسة من دونهم من الرعايا، فهم أشبه شيء بالجوارح التي تصيد وتفترس، ويصيدها أيضاً جوارح أشد منها، فهي

أعرف الجوارح بمكاييد الاحتراس ومكاييد الاكتساب»⁹⁰؛ فالوزير عند الملك «بمنزلة سمعه وبصره ولسانه وقلبه»⁹¹.

أفضل وزير هو مَنْ يُعَدُّ نفسه لكل الظروف، وهو على أهبة الاستعداد للحرب كأنها تقوم الآن، وأشقى الوزراء مَنْ يُستوزر على الأحداث من الملوك.⁹² في كل الأحوال يجب على الوزير أن لا يتجرأ على الملك ويُعارضه أمام العامة⁹³، وأن يعامله بأدب ووفاء وقدسية.⁹⁴ يُفاجئنا ابن ظفر بنظرية سياسية اجتماعية كان- على ما يبدو- أول من عرضها، ولم تكتمل معالمها إلا في القرن العشرين، حيث قال: أن بعض سكان الدول يسهل الإغرار بهم وجعلهم يعارضون ملكهم، ويضعون طاعتهم في غيره لا بالقوة بل فقط بالدعاية. «... لم تجد عورة توتي منها إلا إغرارة سكانها فإن عقولهم متهيئة لقبول الخدع، محجوبة عن النظر في العواقب، وإن هذا موجب حسن طاعتهم لمن ألفوا طاعته، فلو ندب الملك إليهم رجالا يحسنون نصب الدعوات إلى الدول لاستمالوهم وصرقوا طاعتهم عن ملكهم»⁹⁵، أي أن فهم عطب وخلل داخلي يجعلهم يرضخون كليا لمن يخدعهم ويحكمهم، وعقولهم مستعمرة ولا يستطيعون توجيه فكرهم وعملهم باختيارهم فهم منقادون دائما، أي أن «سلوكهم تحت حكم الفعل الشرطي» وهذا نوع من أنواع العقد التي تؤدي إلى «القابلية للاستعمار»⁹⁶، وهي النظرية الفلسفية التي جاء بها المفكر مالك بن نبي عام (1948).

يُلاحظ أنّ المرأة عند ابن ظفر ليست من الرعية، فعالمها دون عالم الرجال، لا رأي لها ولا عقل، فهي لخدمة الرجل فحسب. «المرأة مؤهلة لبيت تغمه، وطعام تزمه وولد تربيه، ومغزل تديره، وشبق تُسكنه وتثيره، فمن أشركها في أمره، واطلعا على سره، فقد التحق بعالمها إذ ليس في قواها الالتحاق بعالمه»⁹⁷ (أي عالم الرجال)، لذلك التساهل معها مُفسد لها «لغلبة شهواتهن على عقولهن»، فلا تسمح لها بما فوق حاجتها وإلا فقّدت طاعتها، «فطاعتها لك بقدر حاجتها لك»⁹⁸. ويُعلم الرجال أن يتنبهوا، فأول نشوز المرأة كلمة سُمحت بها.⁹⁹ فهن غير كاملات العقل، وما الغاية منهن إلا بقاء النسل.¹⁰⁰ ولا شك أن رأيه هنا وافق رأي أرسطو الذي عارض فيه رأي أستاذه أفلاطون¹⁰¹ الذي كان قد سوى بين الرجل والمرأة في محاورة الجمهورية في الجندية وإدارة الحكم. وذكر: "أن المرأة أقل عقل وأقل استعداد"، ويجب أن تكون وظيفتها مقصورة على العناية بتربية الأولاد وشؤون البيت تحت توجيه

الرجل الذي وهبه الله القوة الجسمانية والعقل¹⁰²، وهي والعبد طبقة واحدة، وسبب ذلك أنهم خالون من المؤهلات الطبيعية للرئاسة.¹⁰³

أما أسباب ضياع الملك والدولة، فلقد حددها ابن ظفر في خمسة أمور وهي:

- أن يستكفى الملك بالأحداث ومن لا خبرة له بالعواقب. أي يستعمل الرجل غير المناسب وبدون خبرة وتجربة وحديث السن في منصب ما له أهمية ويُبعد من هم أولى به فتضيع العدالة الاجتماعية.

- أن يقصد الملك أهل مودته بالأذى. أي أن يظلم ويضّر حاشيته وبيطانته والناس المهمين الذين ينفعوه وهم على طاعته.

- أن ينقص خراجه عن قدر مئونة المملكة. أي أن ينقص الدخل وتعجز الدولة، وتتعرض لأزمة اقتصادية.

- أن يكون تقريبه وإبعاده للهوى لا للرأي. أي يتبع الهوى في اتخاذ القرارات.

- استهانته بنصائح العقلاء وأراء ذوي الحكمة. أي يستبد برأيه ولا يأخذ رأي العقلاء والمحنكين.¹⁰⁴

والملاحظ، أن ابن ظفر جمع عوامل كثيرة لسقوط الدول، وتتمثل في عوامل اقتصادية وأخلاقية واجتماعية وإدارية وسياسية، على عكس ابن خلدون الذي رأى أن سبب نهاية الدول هو «تحولها من حال البداوة إلى حال الثّرف والحضارة»؛ فتنكسر العصبية وتزول الخشونة، «فيصيرون عيالا على الدولة، ومن جملة النساء والولدان المحتاجين للمدافعة عنهم». وجعل الدولة تنتقل عبر مراحل أو أعمار طبيعية حتى تنتهي.¹⁰⁵ وكان ابن الأزرق قد عارض هذا قائلا: «هذا الفصل سلك فيه ابن خلدون مسلكا غريبًا، وادعى أن أعمار الدول لا تعدو في الغالب عن عمر ثلاثة أجيال، والجيل عمر شخص واحد على المتوسط، وهو أربعون سنة، منتهى النمو إلى غايته، ومجموع ذلك مائة وعشرون سنة، العمر الطبيعي للأشخاص على زعم الأطباء والمنجمين»¹⁰⁶، وجاء برأي عن استمرار الدول وبقائها يقترب من رأي ابن ظفر وهو: «ألا يرضى الملك للرعية إلا ما يرضاه لنفسه، وألا يُسوف عملا (أي لا يُؤجل) يخاف عاقبته، وأن يجعل ولي عهده من ترضاه رعاياه لا لأمر تهواه نفسه، وأن يفحص عن الرعية فحص المرضعة عن منام رضيعها».¹⁰⁷

لقد وافق الطرطوشي أيضا رأي ابن ظفر في أسباب سقوط الدول فقال: سئل بعض الملوك من الذين سلب عيهم، وهُدم ملكهم، فقالوا: «شَغَلْتنا لذاتنا عن التفرغ لمهمتنا، وفَتْنَا بكفائتنا، (أي تقلب الظهر) فأثروا مرافقتهم علينا، وظلم عمالنا رعيتنا، ففسدت نيابهم لنا، وتمنوا الراحة منا، وحمل على أهل خراجنا فقل دخلنا، وبطل عطاء جنودنا، فزال الطاعة منهم لنا، وقصدنا عدونا، فقل ناصرنا، وكان أعظم ما زال به مُلكنا استتار (أي اختفاء البريد) الأخبار عنا»¹⁰⁸ الدولة إذن مؤسسة معقدة ومتشعبة تجتمع فيها عوامل كثيرة تكون سببا لسقوطها.

الواقع، لم يكن كتاب «سلوان المطاع في عدوان الأتباع» أو «السُلوانات» كما أسماها ابن ظفر، كتابا لتسليية ونصح صديقه الأمير ابن حمود فحسب، بل كان لتعزيتته على استيلاء النورمانديين الكامل على جزيرة صقلية، الدرّة الغالية، ليُصبح صديقه في خدمتهم مسؤولا على المسلمين، ثم يُطرد بعد ذلك، وتُصادر كل أمواله، بعدما حكمها المسلمون طيلة مائة وتسع ثمانين سنة. والكتاب وإن كان ابن ظفر قد أهده بالاسم لابن حمود، فهو مُهدى إلى كل المسلمين الذين بدأت حضارتهم في أفول لتسطع عند أعدائهم، وما كان مبدأ الحيلة لتخفيف الأذى الذي عُرف فيما بعد بالغاية تبرر الوسيلة خصال الرجل وأخلاقه، وهو الواعظ وحجة الدين وجمال الإسلام، الذي لم يتحایل في حياته لكسب المال، ومات فقيرا مكسورا غريبا، فهو عبر على مشاعره الباكية وحماسه اللامُتتهي لاسترجاع الجزيرة بأي أسلوب كان لحكم المسلمين حتى ولو بالحيلة والمكر والخديعة.

الهوامش:

- 1 الطَّفَر (بالفتحة) هو المصدر من طَفَر يثيء يظفر ظفرا إذا فاز به، فالظفر هو الفوز بالمطلب، ويُقال رجل مُظَفَر: أي لا يحاول أمرا إلا فاز به. ابن منظور محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج2، ص.255.
- 2 ابن ظفر حجة الدين ابي هاشم محمد بن محمد بن ظفر، كتاب أنباء نجباء الأبناء، مطبعة التقدم، مصر، ط1، ترجمة ابن ظفر، ص3-3-الصفدي صلاح الدين خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد أرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج1 ص125-4- جاء في كتاب أنباء نجباء الأبناء أنه توفي في سنة 567 هـ-5-الذهبي محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، 2001م، ج20، ص523-6- قامت الفتنة بعد وفاة عماد الدين الزنكي (541هـ/1146م) وتقسيم مملكته بين أبنائه، وأصبحت حلب تحت نور الدين محمود (ت 569هـ/1173م). ابن الأثير عز الدين ابن الحسن علي بن أبي الكرم، الكامل في التاريخ، دار بيروت للطباعة والنشر، 1982، ج9، ص255-7-الصفدي، نفس المصدر، ج1، صص125 و126/الزركلي خير الدين بن محمود، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، 2002، ج6 ص230-8- المطبعة التونسية بحاضرتها المحمية، تونس، 1279هـ/1862م-9- سلوان، ص4-10- سلوان، ص4.
- 11- نفسه، ص3-12- سلوان، ص3-13- سلوان، ص3-14- سلوان، صص6 و7 و8.
- 15 خراسان بالفارسية القديمة معناها «البلاد الشرقية» وهي بلاد قديمة بين نهر أموداريا شمالا وشرقا، وجبال هندوكوش جنوبا، ومناطق فارس غربا، امتدت أحيانا إلى بلاد السغد وما وراء النهر وسجستان جنوبا. تنقاسمها اليوم إيران وأفغانستان وتركمنستان. كي لي سترنج، بلدان الخلافة الشرقية، ترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد، مؤسسه الرسالة، بيروت، 1975، فصل خراسان-16- سورة التوبة: 51-17- سورة الأحزاب: 17-18- سلوان، ص12-19- سلوان، صص27 وما بعدها-20- سلوان، ص. ص. 27 وما بعدها-21- سلوان، ص. ص.

- 71 وما بعدها. 22- سلوان، ص. ص. 96 وما بعدها. 23- ميكيا فيلي نيكولا، كتاب الأمير، ترجمة أكرم مؤمن، مطابع العبور الحديثة، القاهرة، 2004، ص. 91-24 سلوان، ص. 20-25 سلوان، ص. 31-26 سلوان، ص. 13-27 سلوان، ص. 16-28 سلوان، ص. 59-29 سلوان، ص. 60-30 سلوان، ص. 23-31 سلوان، ص. 19-32 سلوان، ص. 70-33 سلوان، ص. 20-34 سلوان، ص. 21-35 الأمير، ص. 90-36 سلوان، ص. 63-37 سلوان، ص. 60-38- المسعودي أبو حسن علي بن الحسين بن علي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، منشورات دار الهجرة، إيران 1309 هـ، ج. 3، ص. 35-39 سلوان، ص. 27-40 سلوان، ص. 41-47-48- الغزالي أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، إحياء علوم الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1971م، ج. 3، ص. 228-42 سلوان، ص. 78-43 سلوان، ص. 44-48- ابن الأزرقي أبو عبد الله، بدائع السلك في طبائع الملك، تحقيق سامي النشار، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 1429هـ/2008م، ط. 1، ص. 172-45 نفسه. 46- سلوان، ص. 49-47 سلوان، ص. 66-48- إحسان عباس، العرب في صقلية، دار الثقافة، 1975 م، ص. 151 وما بعدها-49- سلوان، ص. 98-50 سلوان، ص. 90-51 سلوان، ص. 98-52 سلوان، ص. 20-53 سلوان، ص. 84-54 سلوان، ص. 55-55- سلوان، ص. 56-56 سلوان، ص. 21-57 سلوان، ص. 14-58 سلوان، ص. 20-59- ابن الأزرقي، ص. 41 و 103 و 515-60- سلوان، ص. 32-61 سلوان، ص. 62 و 63-62 سلوان، ص. 65-63 سلوان، ص. 20-64 سلوان، ص. 19-65 سلوان، ص. 17-66 سلوان، ص. 74-68 سلوان، ص. 69-69 سلوان، ص. 36 و 37-70- ابن الأزرقي، ص. 418-71 سلوان، ص. 80-72 سلوان، ص. 62-73 سلوان، ص. 73-74- الطرطوشي أبو بكر محمد بن الوليد بن خلف، سراج الملوك، طبعة مصر 1289 هـ، ص. 50-75 سلوان، ص. 64-76 سلوان، ص. 98-77- ينظر ابن خلدون عبد الرحمان، العبر وديوان المبتدأ والخير في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، الدار التونسية للنشر، 1984م، ص. 78-79/ ابن الأزرقي، ص. 87-78 سلوان، ص. 20-79 سلوان، ص. 13-80 سلوان، ص. 57-81 سلوان، ص. 8 و 18-82 سلوان، ص. 13-83 سلوان، ص. 23-84 سلوان، ص. 28-85 سلوان، ص. 73-86 سلوان، ص. 29-87 سلوان، ص. 21-88- ابن المقفع أبو محمد عبد الله، الأدب الكبير، طبعة بيروت، د. ت.، ص. 118: ابن الأزرقي، ص. 173-89- ابن الأزرقي، ص. 508-90 سلوان، ص. 33-91- ابن الأزرقي، ص. 168-92 سلوان، ص. 28-93 سلوان، ص. 93-94 سلوان، ص. 19 و 55-95 سلوان، ص. 53-96- مالك بن نبي، مشكلات الحضارة، الصراع الفكري في البلاد المستعمرة، دار الفكر، دمشق، 1401هـ/1981م، ص. 69-97 سلوان، ص. 73-98 سلوان، ص. 74-99 سلوان، ص. 62-100 نظام الملك الطوسي، سياست نامه، ترجمة وتعليق محمد العزاوي، دار راند العربيين، د. ت.، ص. 223/جديدة بوجمعة، الفكر السياسي عند نظام الملك الطوسي (408-485هـ/1017-1029م) مجلة عصور الجديدة، مختبر تاريخ الجزائر، جامعة وهران 1، المجلد 8، العدد 2، ديسمبر 2018هـ/2018م، ص. 79-101- جاك توشار وآخرون، تاريخ الفكر السياسي، ترجمة علي مقلد، دار العالمية، بيروت، 1983 م، ط. 2، ص. 34-102- أرسطو طاليس، السياسة، ترجمة أحمد لطفي، منتدى سور الأبنكية، القاهرة، د. ت.، ص. 7/مصطفى النشار، تطور الفكر السياسي القديم، من صولون إلى ابن خلدون، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1999 م، ط. 1، ص. 121-103 أرسطو، ص. 7-104 سلوان، ص. 21-105 المقدمة، ص. 221 و 222 وما بعدها/ينظر جديدة بوجمعة، الفكر السياسي عند ابن خلدون (732-808هـ/1332-1406م)، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2007 م، العدد 28-106- بدائع السلك، ص. 695-107- بدائع، ص. 510-108- سراج الملوك، ص. 55.